كلمـة رئيس جمعيـة مصـارف لبنـان
الدكتور جوزف طربيه

فـي الجمعيـة العموميـة
بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٦

أيها السادة الزملاء

بإسمي وبإسم مجلس الإدارة، أرحّب بكم في مستهل الجمعية العمومية السنوية الثالثـة والأربعين لجمعية مصارف لبنان التي ما فتِئَتْ منذ تأسيسها عام ١٩٥٩ تعمل لخدمة ولتعزيز المهنة المصرفية والنشاط المصرفي وكذلك الإقتصاد اللبناني والوطن الذي يحتضنهما.

تنعقد الجمعية هذا العام وقد أفقدتنا الجريمة النكراء مصرفياً كبيراً كما أفقدت الـوطن رجلاً كبيراً من رجالات إستقلاله وبُناة إقتصاده، هو دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي أدعوكم للوقوف دقيقة صمت لذكراه.

أيها السادة يعكس تقرير مجلس الإدارة الموزّع علـيكم أداء الجمعيـ ـة ونـشاطهـا للعـام 2005/2004. وسأتوقف بإيجاز عند أبرز التطورات التي ميّزت عملنا خلال الفتـرة المذكورة.

لقد سجّل الاقتصادي اللبناني في العام ٢٠٠٤ تحسناً ملحوظاً، فوصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى حدود ٦% حسب تقديرات صندوق النقد الدولـي، بينما بقـي التـضخم مضبوطاً بحدود ٣%. وتندرج هذه المعدلات في المستويات التي يسجّلها الإقتـصاد العـالمي وكذلك منطقة الشرق الأوسط للعام ذاته.

غير أن هذه المنحى كما تعلمون انعكس بوضوح في العـام ٢٠٠٥ ولا سـيما فـي النصف الأول منه، تحت تأثير الأحداث الأمنية والسياسية الجسيمة التي عاشتها البلاد، وعلى الرغم من التحسّن البطيء الذي بدأت ترتسم ملامحه في النصف الثاني من السنة الجارية، إلاّ أن توقّعات نمو الناتج الإجمالي لسنة ٢٠٠٥ قد تظلّ بحدود الصفر في المئـ ـة والتـضخـم دون ٢%.

ولقد حال التنسيق الوثيق بين السلطات النقدية والرقابية والجمعية وإدارات المصارف، من جهة، والثقة المتواصلة بمتانة قطاعنا المالي والمصرفي، من جهـة أخـرى، دون تفـاقم الأزمة التي نشأت بفعل الأحداث المذكورة. وسمح بإستيعاب تداعياتها الخطيرة والمفاجئة.

إن الإدارة الهادئة والحكيمة للأزمة من قبل حاكمية مصرف لبنـان وتجـاوب إدارات مصارفنا السريع والكامل معها أعادت الإستقرار النقدي والمالي إلى البلد، ولو بكلفـة عالية.

فكان التعاون والتنسيق بديلاً فعالاً عن الإجراءات الإدارية، مما جعل الأوساط المالية الدوليـة تسجّل إعجابها وتقديرها لمتانة القطاع المصرفي اللبناني ومرونته. وليس أدلّ على نجاح هذه المقاربة في التعامل من محدودية الأموال التي خرجت ومن سرعة عودتها، بحيث أمكن إعادة التوازن إلى مدفوعاتنا الخارجية والنموّ الإيجابي إلى ميزانيات مصارفنا.

أيها السادة، إن إستيعابنا للأزمة، وأكرّر بكلفة عالية، لا يُعفي الدولة بل على العكـس يجب أن يُحفّزها وكافةَ أصحابِ القرار وفعالياتِ مجتمعنا الحيّ إلى إرساء رؤيـة وبرنـامج متكامل للإصلاحات المطلوبة بغية تحصين الوضع المالي والنقدي في وجه إسـتمرارظروف اقتصادية داخلية وخارجية صعبة، من جهة، ومن أجل خلق بنيـة ملائمـة للنمـو والمـستدام وإستحداث فرص العمل على المديين المتوسط والبعيد، من جهة ثانية. ونرجو في هذا الإطار أن يشكّل مؤتمر بيروت بدعم دولي لجهود الاصلاح في لبنان تحوّلاً في المسار الاقتـصادي العام، سواء لناحية تعميق وتطوير ثقة المـستثمرين بلبنـان أو لناحيـة المعالجـة الجذريـة للاختلالات الماكرو- اقتصادية القائمة. ونحن على يقين من أن دور الجهات الداعمة هو دور متمّم ومساعد للدور اللبناني، وأن أي خطة اصلاحية، كي تكون شاملة وموثوقـة، يجـب أن تحظى بتفاهم داخلي وتوافق وطني.**ويخطئ اللبنانيون إذا قاربوا الدعم الدولي والإصلاح بذهنية إقتسام المغانم والمكاسب كما قاربوا في الماضـي القريـب إعـادة الإعمـار،** فضخّموا كلفتها وحدّوا من مفاعيلها. إنه زمن التضحيات وشدّ الأحزمة لسنوات طويلة قادمـة لكي نضع الإقتصاد على "سكة" النمو. إنه زمن توزّع الأعباء. والمهـم أن تجـري العمليـة بمجملها بعدالة وبحماية للأنشطة وللفئات الأكثر إنكشافاً في مجتمعاتنا وإقتصادنا. ويُعادل فـي إعتقادنا التوافق الوطني في المجال الإقتصادي - الإجتماعي التوافق المطلوب فـي المجـال السياسي – الأمني، بل إن النجاح في الثاني غير ممكن دون إطلاق جدّي للأول، فكلاهما من المقومات الأساسية لأية دولة تستحق هذه التسمية.

على **صعيد قطاعنا المصرفي،** وللدلالة على مدى اندماج هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وعلى دوره الرائد في تحفيز المدّخرات والاستثمارات، أذكر بأن حصّة **موجودات** المصارف الموظّفة داخل الاقتصاد اللبناني فاقت ٨٠% من إجمالي موجوداتها التي تخطّت في نهاية أيلول ٢٠٠٥ عتبة السبعين مليار دولار للمصارف التجارية ومصارف الأعمال. كما شكّلت التسليفات للقطاعين العام والخاص مجتمعةً أكثر من ١٥٠% من الناتج المحلي.ويفوق تمويلنا للدولة بدون مصرف لبنان حالياً ١٧ مليار دولار، ما يشكل تقريباً ٤٧% من مديونيتها.

وطبعاً نوفّر هذا التمويل الضخم للدولة بكلفة متدنية وبحدود ٧,٥% في المتوسط. ويقترب تمويلنا للقطاع الخاص **حجماً وكلفة** من تمويل القطاع العام. بيد أن إستمرارنا في هذه الشروط للتمويل رهنٌ مستقبلاً بالإصلاح الإقتصادي والمالي الذي ستنتهجه الدولة، وكذلك قطاع المؤسسات لناحية الرسملة. كما سيكون رهناً بحفاظنا كإدارات مصارف وضمن المنافسة الصحيحة والصحية على مستويات لمعدلات الفوائد الدائنة بالعملات قريبة من المعدلات السائدة عالمياً. وبالحفاظ فيما خصّ الليرة اللبنانية على معدلات تأخذ بالإعتبار من جهة أولى مردود سندات الخزينة وهي أداة التوظيف الرئيسية للعملة الوطنية ومن جهة ثانية الكلفة الفعلية للإستثمار المصرفي فلا تكون الهوامش سالبة أو معدومة.

على صعيد نشاط جمعيتنا فقد واصلنا التعـاون الوثيـق مـع الهيئـات الاقتـصادية لمواجهـة المستجدّات التي طرأت ولمعالجة ذيولهـا حفاظاً علـى الاستقـرار وصـوناً لمقوّمات نمـوّ الإقتصاد. ونشارك بفعالية في إدارة **الصندوق الموحد لدعم المتضررين** من المتفجرات الإرهابية الآثمة التي توالت على بعض المناطق اللبنانية. وننـوه بهـذه المناسـبة بإسمكم بالمساهمات النقدية الكريمة التي قامت بها بعض مصارفنا فوفرت للصندوق المذكور الإمكانات المطلوبة للدعم.

وقمنا كذلك بضمّ جهودنا إلى جهود الهيئات الإقتصادية لتفعيل **اللجنـة التـشاورية المشتركة** التي أنشأتها وزارة المال لتسهيل تعامل القطاع الخاص معها ولبلورة حلول وآليات عمل تزيل العوائق وتحد من أكلاف هذا التعامل.

ونذكر على **الصعيد المهني** ولو إيجازاً أن جمعيتنا وبالإضافة لتجديد عقد العمـل الجمـاعي الذي نرجو تطبيقه بكل الدقة والأمانة المطلوبتين قد واصلت التعاون والتشاور مع مـصرف لبنان ولجنة الرقابة لدراسة مضامين **أهم التعاميم والقوانين** فجاءت لتلبي متطلبات القطـاع والإقتصاد في هذه المرحلة من جهة أولى ولتتلاءم من جهة ثانية مع قواعد عمـل الـصناعة المصرفية عالمياً في مجال الرسملة وإدارة المخاطر وتصنيف الديون وكذلك التشريع والتنظيم في مجال الصيرفة الإسلامية.

وحرصنا على صعيد **التشاور الداخلي**، كرئاسة وكمجلس ادارة على توسيع وتكثيف التشاور المتواصل مع ادارات المصارف سعياً وراء أوسع تضامن مهني دفاعاً عن مـصالح القطاع والاقتصاد. وعقد مجلس إدارتنا الحالي ٣٥ اجتماعاً عادياً واسـتثنائياً فـي الـسنتين الماضيتين ، وواكبت أعماله اللجانُ السبع التي تضمّ ٩٨ عضواً يقدّمون له سنداً كبيـراً فـي تأدية مهامه، ولا سيما في بلورة العديد من المواقف حيال النصوص التشريعية والتنظيمية التي

تعني القطاع بطريقة مباشرة او غير مباشرة. فإلى رؤساء هذه اللجـان وأعضائها جميعاً كل الشكر والإمتنان؛ وكذلك تقديري الى جميع زملائي اعضاء مجلس الادارة الذين شكّلوا فريق عمل واحداً ومتجانساً، وكرّسوا مشكورين الكثير من جهدهم ووقـتهم فـي خدمـة الأسـرة المصرفية بكاملها، كما أنوّه باسم المجلس وباسمكم جميعاً، إذا سمحتم، بالأمين العـام وسـائر موظفي الأمانة العامة، الذين مكّننا تفانيهم المهني من تأدية مهامنا على المستوى المطلوب.

وفي الختام، ارجو أن أعبّر كرئيس لمجلس إدارة هذه الجمعية لولايتين متتاليتين، عن عميق شكري الى كافة أفراد الأسرة المصرفية الذين منحوني ثقتهم الغالية في ظروف هي الاصعب التي مرت بها البلاد سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو الإقتصادي. لقد بذلت أفضل ما في وسعي وسعدت بمحاولة ذلك، وإني من رحاب هذا الصرح المتألق، ومن على منبره الراقي، يسعدني أن أسلم بعد قليل رئاسة الجمعية الى زميل نأمل أن نقدم له كل الدعم، كما سأبقى عاملا" معكم في خدمة قطاعنا المصرفي، من خلال جمعيتنا الموقرة، وكذلك من خلال إتحاد المصارف العربية الذي أتشرف برئاسة مجلس إدارته؛ والذي لم يتوان يوما" عن تجييش الدعم العربي للبنان وقطاعه المصرفي.

أكرر شكري لكم جميعا" متمنيا" دوام التقدم والإزدهار للإقتصاد اللبناني.

وشـ ـ ـ ـكـ ـ ـ ـ را"

بيروت في ٢٠٠٥/١٢/٦

رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور جوزف طربيه